

الكافي لابن قدامة المقدسي | شرح الشيخ عبدالرحمن العجلان |

89- باب حكم الخلطة 2

عبدالرحمن العجلان

عشرون ولآخر عشرون شاة مختلطة فجاء المتصدق فاخذ من صاحب العشرين الاولى يرجع على صاحبه بماذا بنصف شاة هذا لا اشكال فيه الصورة الثانية للاول عشرون شاة وللثاني اربعون شاة - 00:00:00

مختلطة فجاء المتصدق فاخذ من صاحب العشرين زكاة للستين لماذا يرجع المأخذ منه على صاحبه يرجع عليه بالثلثين لا بالثالث يرجع علي بان هو له عشرون ولصاحبه اربعون الستون كم فيها - 00:00:35

واحدة هذا عنده عشرون وهذا اربعون. اذا الشاة بينهما اثلاثا للمأخذ منه صاحب العشرين عليه ثلث الشاة ولآخر عليه ثلثا الشاة وهذا المؤلف رحمه الله قال رجع على خليطه بقيمة ثلثه - 00:01:07

والصحيح بقيمة ثلثيه ولاحظ في التعليق في بعض النسخ يقول في نسخة سين والف وفاء ثلثيه في ثلاث نسخ المؤلف كتب ثلثيه وكذلك في كشاف القناع قال ثلثيه وفي الشرح الكبير على المقنع - 00:01:34

قال ثلثيه هنا والثانية ثلثه اذا اخذ من صاحب الأربعين يرجع على صاحب العشرين بماذا في ثلث شاة يرجع عليه بالقيمة قيمة الثالث. اذا اختلفا في القيمة فالقول قول المرجوع اليه يعني الغارم - 00:02:02

لانه هو الغارم هو الذي سيدفع اذا لم يوجد بینة وذلك لأن يقول مثلا يأتي اليه ويقول المتصدق اخذ مني شاة قيمتها ثلاث مئة ريال وانا لي اربعين وانت لك عشرون. اريد منك مئتي ريال - 00:02:29

لك عشرونولي اربعون اريد منك مئة ريال عليك الثالث فقال صاحبه صحيح علي الثالث لكن الشاة التي اخذ منك المتصدق ما تساوي الا مئة وخمسين كما يكون علي منها الا خمسين فقط - 00:02:55

اختلف يقول البينة ان وجد بینة احضرها المدعي باشاته التي اخذها المتصدق تساوي ثلاث مئة الزمان الاخر بالمئة فان لم يحضر بینة اللي دفع يقول شاتي تسعه ثلاث مئة - 00:03:14

والمطالب بالدفع يقول شهادتك تسوی مئة وخمسين ما علي منها الا خمسين ومئة عليك واختلف من المطالب باليقنة البينة على المدعي اذا لم يوجد بینة نقول ليس لك الا خمسين لأن القول قول - 00:03:37

الغارم. نعم وان اخذ الساعي اكثر من الواجب بغير تأويل واخذ مكان الشاة اثنتين لم يرجع على صاحبه الا بقدر الواجب. لان الزيادة ظلم فلا يرجع بها على غير ظالمه - 00:03:58

وان اخذه وان اخذه بتأويل فاخذ صحيحة كبيرة عن عن مرض صغر رجع على صاحبه لان ذلك الى اجتهاد الامم فاذا اداه اجتهاده الى اخذه وجب دفعه اليه وكان بمنزلة الواجب - 00:04:21

وان اخذ القيمة رجع بالحصة منها لانه مجتهد فيه اذا اخذ المصدق اكثر من احد الخليطين فاراد المأخذ منه ان يأخذ من صاحبه ما عليه فما الحكم نقول لا يخلو - 00:04:45

اذا كان المصدق اخذ اكثر من الواجب ظلما فليس لك انت ايها المأخذ منه الا قدر الواجب على صاحبك وان كان المأخذ اكثر من الواجب بتتأويل واجتهاد فيأخذ منه بقدر حلقك في هذا المأخذ - 00:05:14

هذا بالمثال المصدق جاء الى الغنم فوجدها مئة وعشرين شاة كل واحد منها له ستون شاة فاخذ المصدق جاء اليها وقال هذه خير

كثير اريد منك زكاة لها شاتين وقال هذه مئة وعشرون - 00:05:46
ما فيها الا شاة واحدة قال لا ترده ولا اتكلم ادفع الشاتين فاسترجع المظلوم ودفع الشاتين لاما يرجع الذي دفع الشاتين على صاحبه
صاحب الستين من الغنم يرجع عليه بشاة - 00:06:17

ولا بنصف شاة في نصف شاة لأن المصدق اخذ شاتين ظلما بدون حق ما ليس له الا شاة واحدة على المتكلم نصف وعلى صاحبه
الغائب نصف المصدق ظلم صاحب الغنم واحد منه شاتين - 00:06:40

هل يرجع المظلوم على شريكه يرجع على ظالمه في الدنيا او في الآخرة لا يضيع شيء لكن صاحبه الغائب لا يلزمها الا نصف شاة
واضح الصورة الثانية كان ليس ظلم صريح بتأويل - 00:07:05

بتأويل جاء المصدق فرأى لهذا ستين ولهذا ستين من البهم العجاف المريضة فهم يعني صغيرة ومرقطة وهي مئة وعشرون كم يجب
فيها شرعا يجب في هاشات والاصل والابرأ للذمة ان يأخذ - 00:07:29

من عين الموجود لكن لا المصدق اخذ بالقول الآخر ان العجاف وان الصغار ما تجزي. قال يا اخي اشتري لي شاة من جارك وادفعها لي
كبيرة وحسنة لا اريد من هذه البهم لو عطيتنا عشر منها ما اقبلها - 00:08:00

فاستعلن بالله الرجل وذهب واشترى من جاره شاة بثلاث مئة ريال. بينما شياهه تساوي الواحدة خمسين ريال ودفعها ثلاث مئة ريال
لماذا يرجع المشتري على صاحبه شريكه بمائة وخمسين لأن اخذ الشاة الكبيرة - 00:08:29

السليمة ليس ظلما صريحا بتأويل قال به عدد من العلماء ولا يقول له صاحبه لا اعطيك الا نصف شاة على ما تساوي شياه هنا على
خمسين ريال ادفع لك خمسة وعشرين - 00:08:56

نقول لا لأن المصدق اخذ بتأويل ما هو ظلم صريح بخلاف الصورة الاولى فهي ظلم صريح صريح وصاحب الغنم لا يرجع على شريكه
في الظلم الصريح. وإنما يرجع على الظالم يستوفي منه حقه في الدنيا او - 00:09:18

في الآخرة لن يظبط لكن في الصورة الثانية لا في تأويل اخذن قول من اقوال العلماء لكن بالقول الشديد وفي هذه الحال يلزم الشرك
ما دفع نصف ما دفع شريكه اذا كان له نصف الغنم - 00:09:38

وان اخذه بتأويل فاخذ صحيحة كبيرة عن مرض صفار رجع على صاحبه بالقيمة كاملة لأن هذا محل اجتهاد. نعم. فصل فاذا كانت
سائمة الرجل في بلدين لا تقصرب بينهما الصلاة فهي كالمجتمع - 00:10:03

وان كان بينهما مسافة القصر فكذلك اختاره ابو الخطاب لانه مال واحد يضم بعضه الى بعض كغير السائمة وكما لو تقارب البلدان اذا
كان لرجل سائمة هذى ما فيها خلطة - 00:10:28

يبينه وبين صاحبه خلطة له هو وانفرد له هو شخص له ستون شاة في بحرة وله اربعون شاة الشرايع وله عشرون شاة الجعرانة مئة
وعشرون شاة لكنها موزعة في بلدان متقاربة محلات مراعي متقاربة - 00:10:51

كم يجب علي في هذه الصورة واحدة عن الجميع صورة اخرى له اربعون شاة في جدة واربعون شاة في الطائف واربعون شاة في
عنيف تقصص الصلاة بينهما هذا فيه قوله - 00:11:27

القول الاول انها تعتبر حكمها واحد. يؤخذ منها شاة واحدة والقول الآخر انها تعتبر حكم المتفرقة يؤخذ من كل اربعين شاءت
والمؤلف رحمه الله كأنه رجح واختار الجمع انها في حكم السواء فلا يؤخذ منها الا شاة واحدة قياسا على - 00:12:01

عموما المعلم قال لان المال لو كان ماله مثلا عنده اقل من نصاب في جدة واقل من نصاب الطائف يعني في غير الماشية واقل من
نصاب في عنيف لكن مجموع الثلاثة نصاب - 00:12:30

فيلزم فيها الزكاة وتعتبر زكاتها واحدة. لانه ينظم بعضها الى بعض فكذلك نظم بعض هذه الماشية الى بعض وان تباعدت. اما اذا كانت
متقاربة فالحكم واحد لا تعتبر كأنها مجتمعة - 00:12:52

نعم والمشهور عن احمد ان لكل مال حكم نفسه لظاهر قوله عليه الصلاة والسلام لا يفرق بين مجتمع. هذا القول الآخر يقول لكل
اربعين حكم نفسها ما دامت بينها مسافة قصر - 00:13:12

ولان في هذا احظ للقراء يؤخذ من هذى اربعين وهذى اربعين يكون فيها ثلاث شياه للفقراء. بينما اذا اعتبرناها شيء واحد ما فيها الا شاة واحدة. نعم لا هذا الذي يعده الدليل. قوله صلى الله عليه وسلم لا يفرق بين مجتمع - [00:13:31](#)

ولا يجمع بين متفرق خشية الصدقة. ما دام انها متفرقة فكل شيء حكمه وهي تتأتى للمصلحة وللمضررة احيانا اذا كان له عشرين هنا [00:13:54](#) وعشرين هنا وعشرين هنا مسافة قصر على المختار هنا انه ليس فيها زكوة - [00:13:54](#)

لانها لا يجمع بين متفرق من اجل الصدقة. لا نقول عشرين مع عشرين تجب فيها الزكوة نقول هذى عشرين لها حكمها وهذى عشرين لها حكمها ولا يختلف المذهب في سائر الاموال - [00:14:16](#)

ان القول الاول الذي هو اختاره ابو الخطاب انها تجمع والثانى الذي يقول هو المشهور عن احمد انها لا تجمع والمشهور عن احمد رحمة الله هذا هو الذي يعده الدليل لا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين متفرق خشية الصدقة - [00:14:31](#)

ولا يختلف؟ ولا يختلف المذهب في سائر الاموال انه يضم مال الواحد بعضه الى بعض فقاربت البلدان او تباعدت بعدم تأثير الخلطة فيها اما الاموال الاخرى التي لا تأثير للخلطة فيها فهذا لا اشكال - [00:14:54](#)

لو كان عنده ربع نصاب مثلا في جدة من التجارة وربع نصاب من التجارة في الرياض وربع نصاب في المدينة وربع نصاب في الدمام مثلا يجب ان يزكيها كلها لأنها أصبحت نصاب ومال الرجل واحد - [00:15:16](#)

بعضه عن بعض او بعض والله اعلم وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله نبينا محمد وعلى الله وصحبه اجمعين - [00:15:40](#)